مؤتمر التعليم العالي الأهلي صنعاء - اليمن
مايو – يونيو 2000م

The Conference for private higher education
Sana,a YEMEN 30th May – 1st June , 2000

مجلة المؤتمرات والندوات العلمية جامعة الملكة أروى

Journal of Scientific Conferences and Seminars,
Queen Arwa University

التعليم الجامعي الأهلي في اليمن بين التأييد والمعارضة

أ.د. بدر سعيد علي الأغبري
كلية التربية والآداب والعلوم خولان - جامعة صنعاء

2000-06-01

ISSN Online: *2959-1945* ***DOI:****10.58963/qaujscs.v1i1.23*

Website: *qau.edu.ye*

مقدمة

تتم في الآونة الأخيرة مراجعة شاملة في اليمن لدور الدولة في كافة المجالات [1] وما زالت هناك دراسات واتجاهات نحو التحول ومن تلك القضايا الخدمات ، وضرورة تقلص دور الدولة فيها ومن هذه الخدمات التعليم والصحة .

وقد توسع مجال التعليم بوصفة نشاطاً للدولة ، وتضخم بشكل كبير في السنوات الأخيرة حيث وصل عدد الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي إلى 2951334 تلميذاً وتلميذة وعدد مدارسها 12560 مدرسة ، وفي مرحلة التعليم الثانوي العام فقد وصل عدد الطلاب فيه إلى 376080 طالباً وطالبة وبلغ عدد المدارس الثانوية 2833 مدرسة [2] وفي التعليم الجامعي 139822 طالباً وطالبة خلال العام 1999/98م وأصبح مجرد التفكير في إجراء تعديل أو إصلاح يتطلب حذراً شديداً وخطوات متأنية ، حتى لا يصطدم التغيير أو التطوير بقاعدة المتعاملين من أفراد المجتمع التي تمثل غالبية المواطنين (الطالب + الأسرة) وفي ضوء التحولات الاقتصادية الجارية وقياساً على السياسات المعلنة للخصخصة فهل يستمر التعليم نشاطاً تعود ملكيته وإدارته إلى الدولة وهل هذه الاستمرارية لصالح حركة

[1] الاصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية ، المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني ، صنعاء ، إبريل 1998م

[2] وزارة التربية والتعليم ، المسح التربوي في الجمهورية اليمنية لعام 99/98م .

تحديثه أو تطويره وهل رؤية المستقبل تفرض علينا أن نبحث عن صيغ جديدة لشكل ملكية مؤسسات التعليم ونظم إدارته[3] .

وقد اتجهت اليمن بعد تحقيق الوحدة عام 1990م إلى العناية بالتعليم من جميع جوانبه وانعقد أول مؤتمر وطني لمراجعة أوضاع التعليم التقني والتدريب المهني[4] وتم توحيد التعليم بين شطري الوطن واتسعت رقعة الفرص المتكاملة في التعليم وأصبحت سنوات سن الإلزام تسع سنوات من سن السادسة حتى الخامسة عشرة ، والاتجاه إلى تطوير المناهج وجعلها وظيفية ومتصلة بحياة التلاميذ وانتشرت الجامعات والكليات الجامعية في محافظات اليمن وسمحت الدولة للقطاع الخاص في الاستثمار في التعليم من فتح العديد من المدارس الخاصة والكليات والجامعات الخاصة ونظراً للدور الكبير الذي تلعبه الجامعات من خلال القيام بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع فقد لجأت إليها مؤسسات المجتمع تطلب مساعدتها أو خبرة أساتذتها في وقت السلم كما هو في وقت الحرب ، ومن المعروف أن إنجازات الجامعات في مختلف مجالات الحياة تتوقف بالدرجة الأولى على كفاية القائمين عليها وقدراتهم . وبدلاً من الاتجاه إلى إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة.

كان الأجدر بالحكومة وأصحاب رأس المال الوطني أن تقدم العون والمساعدة للجامعات الموجودة من أجل أن تستطيع الوفاء بالتزاماتها العلمية تجاه المجتمع اليمني بالشكل المطلوب.

[3] المجلس الاستشاري بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية ، التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل في الجمهورية اليمنية ، صنعاء ، نوفمبر 99م

[4] انعقد أو مؤتمر وطني خاص بالتعليم التقني والتدريب المهني بصنعاء خلال الفترة 23 – 27 فبراير 99م، إشراف وزارة العمل والتدريب المهني .

مشكلة الدراسة:

في ضوء التوجه الأساسي للدولة نحو الأخذ بالديمقراطية والليبرالية والأخذ باقتصاديات السوق وتقليص دور الدولة في إنتاج الخدمات يتمثل السؤال الرئيس للدراسة الحالية عن الصيغ المناسبة لتنظيم علاقة التعليم الجامعي (التمويل – الإدارة) بالدولة، والاصطلاحات المطلوب إدخالها على تلك العلاقة لمواكبة التحولات الاقتصادية والسياسة الخارجية ويتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مدى العلاقات الحالية للتعليم الجامعي (ملكية المؤسسات التعليمية – الإدارة) بالدولة في التحولات الخارجية ؟
- ما انعكاس برنامج الإصلاح المالي والإداري وخصخصة الخدمات الحكومية على التعليم الجامعي ؟
- هل حققت الدولة مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع المواطنين ؟
- ما مدى إمكانية الأخذ بتطبيق برنامج خصخصة الخدمات الحكومية وتقليص دور الدولة في التعليم بوجه عام والتعليم الجامعي بوجه خاص ؟
- ما أنسب الصيغ الملائمة لتطوير علاقة التعليم الجامعي بالدولة في ضوء التحولات الجارية ومتطلبات تحديث التعليم الجامعي وتجديده واحتياجات المجتمع منه ؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى :

أ– معرفة العلاقة بين ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص ومجانية التعليم .

ب– التعرف على واقع التعليم الجامعي بوجه عام والتعليم الجامعي في اليمن بوجه خاص.

ج– التعرف على واقع التعليم الجامعي الأهلي والخاص وأوضاعه ومشكلاته في اليمن.

د– التعرف على وجهة نظر الأكاديميين والمثقفين والمهتمين حول إنشاء الجامعات الأهلية من خلال ما كتب في بعض الصحف اليمنية .

ه– التوصل إلى تصور مقترح يتفق مع اتجاهات الرأي العام يرشد التوجه نحو إنشاء الجامعات الخاصة في اليمن.

أهمية البحث والحاجة إلى دراسته :

ترجع أهمية البحث إلى أنة يتناول موضوعاً من أهم موضوعات الساعة حيث يدور حوله نقاش وأراء مختلفة بين أفراد المجتمع اليمني وخاصة الأكاديميين والمثقفين والمهتمين الذين أثريت آراؤهم وأفكارهم سواء بالإيجاب أو السلب على موضوع إنشاء الجامعات الأهلية.

1–حداثة الدراسة وتزامنها مع مناقشة قانون التعليم الأهلي والخاص أمام مجلس النواب.

2–قلة الدراسات في هذا المجال أو ندرتها في مجال التعليم الجامعي الأهلي في اليمن.

3–تعدد الجهات المستفيدة من هذه الدراسة ومنها :

أ – القيادة السياسية ومركز إصدار القرار السياسي في اليمن

ب– القائمون على صنع سياسة التعليم الجامعي والعالي في اليمن حيث يبصرهم بموقف الرأي العام ومراعاته بوصفة أحد الأسس التي تتخذ في ضوئها القرارات وتبنى عليها السياسات التعليمية.

ج– الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية .

د – القطاع الخاص والأفراد القادرون على إنشاء الجامعات الأهلية .

هـ أفراد المجتمع اليمني وخاصة المثقفون والأكاديميون .

4–يساعد هذا البحث في صياغة التوجهات والاستراتيجيات والسياسات المقترحة في مجال إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة وذلك حتى تأتي هذه التوجهات والسياسات أكثر من مجرد أمنيات مرغوبة وصعبة التحقيق هذا من ناحية وتتفق مع اتجاهات الرأي العام من ناحية أخرى وينبغي أن لا تكون الجامعات الأهلية صورة نمطية .

منهج البحث :

يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة وسوف تستخدم الطريقة المسحيه وذلك لجمع البيانات والمعلومات حول موقف الرأي العام تجاه فكرة إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة من خلال بعض الدراسات في هذا المجال والكتابات في الصحف اليمنية .

مصطلحات الدراسة:

التعليم الأهلي الخاص : يقصد بالتعليم الأهلي : ذلك التعليم الذي تدار مؤسساته بواسطة المواطنين ، أما التعليم الخاص: فهو الذي تتولى هيئات أجنبية إدارة مؤسساته.[5]

الجامعات الأهلية: هي مؤسسات تعليم عالي أهلية (خاص بمصروفات) ينشئها ويمولها ويديرها أفراد وهي مؤسسات مستقلة تعمل على تشغيل أموالها وإدارتها بنفسها بعيداً عن سيطرة الدولة وفق القوانين المنظمة لها.

الدراسات السابقة : إن الدراسات السابقة في مجال التعليم الجامعي العربية ، الأهلية والخاص قليلة جداً خاصة في الدول العربية، إلا أن الباحث قد حصل على بعض الدراسات المفيدة يمكن استعراضها فيما يلي:

أولاً : الدراسات اليمنية:

1- دراسة حول الجامعات والكليات الأهلية والخاصة في اليمن [6]

استعرضت الدراسة تطور التعليم الجامعي في اليمن من خلال افتتاح عدد من الجامعات الحكومية بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م وقيام القطاع الخاص والخيري بإنشاء جامعات وكليات أهلية متناولاً الجامعات الأهلية التي تم إنشاؤها حتى عام 1998/97م وأهدافها والطلاب الدارسين فيها وتوزيعها جغرافياً على بعض محافظات اليمن مع توضيح أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجهها ، مع وضع مقترحات من أجل تحسين وضع الجامعات الأهلية .

2- **دراسة حول التعليم الجامعي الأهلي في الجمهورية اليمنية : [7]**

تطرقت الدراسة إلى الإطار النظري لها من حيث المقدمة والمشكلة والأهمية والأهداف ومنهجية الدراسة وواقع التعليم الجامعي الأهلي نشأته وتطوره مستعرضة بداية الاهتمام بالتعليم الأهلي الخاص في اليمن مع إعطاء صورة واقعية لكل جامعه أهلية مع القيام بدراسة ميدانية تم إجراؤها على الأساتذة والطلاب وذلك حول طبيعة الدراسة بالجامعات الأهلية وأسباب التحاق الطلاب بها وموقف الأساتذة منها مع التطرق لبعض الجامعات الخاصة الموجودة في بعض البلدان العربية.

3- **دراسة حول التعليم الجامعي الأهلي(الخاص) في اليمن دراسة تحليلية نقدية:[8]**

تناولت الدراسة الهدف من القيام بها ومنهجيتها ومفهوم مصطلح التعليم الخاص وأنماط التعليم الجامعي المعاصر وخصخصته واستعراض بداية ظهور التعليم الجامعي الخاص والدوافع والأسباب التي دعت إلى إنشائه بوجه عام وفي اليمن بوجه خاص مع توضيح مميزات وعيوب الجامعات الخاصة من خلال استعراض لآراء المؤيدين والمعارضين لها .

4-ورقة عمل حول التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية بين الحكومة والجهود الذاتية (الجامعات الخاصة) أوضاعه ومشكلاته : [9]

استهدفت الورقة التعرف على واقع التعليم الجامعي الحكومي والخاص في اليمن ودوافع إنشائه وأسباب إنشاء الجامعات الأهلية مع بيان إيجابيات وسلبيات ظهور هذه الجامعات مع وضع مقترحات لتطويرها .

5-دراسة حول التقويم الاقتصادي للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية : [10]

استعرضت الدراسة الطبيعة الاقتصادية للتعليم وخصائص التعليم العالي والوضع الاقتصادي للتعليم العالي الحكومي والخاص في اليمن وتقويمه وقد أوضحت الدراسة أن التعليم سلعة تحتوي على بعض خصائص السلعة العامة والسلعة الخاصة وعليه فإن التعليم الأساسي هو أقرب السلع العامة ومن ثم فإن مؤسسات التعليم الحكومي قد تكون أقدر على تقديم هذه السلعة من خلال تحويل ذلك من المال العام ، أما التعليم العالي فهو أقرب إلى السلعة الخاصة ويمكن أن تقوم به مؤسسات التعليم الحكومي والخاص .

---

[5] الموسوعة اليمنية ، مؤسسة العفيف الثقافية ، صنعاء ، الطبعة الأولى ، 1992م ، ص 243 .

[6] ناصر العولقي وآخران { الجامعات والكليات الأهلية والخاصة في اليمن } ندوة التعليم العالي وسوق العمل ، المجلس الاستشاري ، صنعاء ، نوفمبر 99م .

[7] ملكة أبيض ، عبد الرحمن جامل ، التعليم الجامعي الأهلي في الجمهورية اليمنية ، مجلة دراسات يمنية، العدد (59) مركز الدراسات والبحوث اليمن ، أكتوبر – ديسمبر 1998م

[8] أحمد على الحاج ، التعليم الجامعي الأهلي (الخاص) في اليمن ، دراسة تحليلية نقدية غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة صنعاء ، مارس 99م .

[9] بدر سعيد الأغبري ، ورقة عمل حول التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية بين الحكومة والجهود الذاتية (الجامعات الخاصة ، أوضاعه ومشكلاته) ندوة التعليم العالي ، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء ، أكتوبر 97م .

[10] سيف مهيوب العسلي ، (التقويم الاقتصادي للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية) ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ، إشراف وتنظيم المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء ، أكتوبر 97م .

وقد خرجت الدراسة ببعض التصورات التي تعمل على تحسين التعليم العالي في اليمن منها:
تشجيع قيام مؤسسات التعليم الخيري (الوقفي والأهلي) كأسلوب يتجنب أوجه القصور في مؤسسات التعليم العالي والخاص وأيضاً يتطلب إصدار قانون التعليم العالي الذي يجب أن ينظم عمل كل من مؤسسات التعليم الخاص والأهلي والخيري .

ثانياً : الدراسات العربية :

1-مؤتمر التعليم العالي بين الجهود الحكومية والأهلية :

نوقش في هذا المؤتمر التي نظمته كلية التربية – جامعة المنصورة – والذي خصص لدراسة التعليم العالي بين الجهود الحكومية والأهلية وفي هذا المؤتمر قدمت ثلاث دراسات ، تناولت الأولى الجامعة الأهلية بين المؤيدين والمعارضين في الأهرام الاقتصادي. (11)

والدراسة الثانية خصصت لموقف الرأي العام من إنشاء الجامعات الخاصة في مصر(12)
أما الدراسة الثالثة فقد تعرضت لخصخصة التعليم العالي في مصر وإنشاء الجامعات الخاصة (دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد) (13)
وقد استعرضت الدراسات الثلاث واقع التعليم الجامعي في مصر بوجه عام والتعليم الجامعي الخاص بوجه خاص من حيث واقعه وتطوره وأهدافه والأسباب والدوافع التي أدت إلى وجود التعليم الجامعي الخاص مع استعراض للآراء المؤيدة والمعارضة في وجود هذا النوع من التعليم في مصر .

2-الجامعة بين الفكر الوطني والفكر التبعي : (14)

استهدفت الدراسة توضيح العلاقة بين فكرة إنشاء الجامعة الأهلية والفكر التبعي مع توضيح الأهداف المضمرة لسياسة التعليم الجامعي في مصر وإلقاء الضوء على هوية السياسة التعليمية في مصر وموقف الأحزاب السياسية من إنشاء الجامعة الأهلية وخلصت الدراسة إلى طرح السؤال الآتي :
ما الجدوى من إنشاء الجامعة الأهلية؟ وأن مشروع الجامعة الأهلية اليوم تنشأ في أحضان التبعية والهيمنة الرأسمالية العالمية وعبئ الديون وسياسات البنك والصندوق الدوليين.

3-الجامعة الأهلية وديمقراطية التعليم :(15)

أوضحت الدراسة أن التعليم الخاص يعد من أبرز مظاهر عدم المساواة أمام الطلاب في فرصة التعليم
وأن القادرين هم الذين يستطيعون إدخال أبنائهم في التعليم الخاص وأن الفئات الميسورة هي التي تستطيع أن توفر لأبنائها تعليماً خاصاً سواء على المستوى الثانوي أو الجامعي ، وتناولت الدراسة بداية نشأة التعليم الجامعي الحكومي والأهلي (الخاص) والعوامل المساعدة لتطوره ، مع توضيح عوامل التأييد وعوامل الرفض في قيام الجامعة الأهلية .

4-رؤية مستقبلية نحو جامعة أهلية في المملكة العربية السعودية : (16)

تطرقت هذه الدراسة إلى تطور التعليم في السعودية بوجه عام والتعليم الجامعي بوجه خاص ، وقد تحددت مشكلة الدراسة في مدى إمكانية إقامة جامعة أهلية في السعودية من خلال استعراض تجارب الدول العربية في هذا المجال ، وقد عززت الدراسة القيام بإجراء دراسة ميدانية للتعرف على وجهة نظر المعاملات في مركز الدراسات الجامعية في جامعة الملك سعود نحو إقامة جامعة أهلية في السعودية .

5-رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة في مصر في ضوء القانون 101 لسنة 1992م .(17)

---

(11) محمد الشطلاوي ، (الجامعات الأهلية بين المؤيدين والمعارضين في الأهرام الاقتصادي) ، المؤتمر السنوي التاسع لقسم أصول التربية ، كلية التربية – جامعة المنصورة ، 92م .

(12) تودرس مرقص حنا ، (موقف الرأي العام من إنشاء الجامعات الخاصة في مصر) ، المؤتمر السنوي التاسع لقسم أصول التربية ، كلية التربية – جامعة المنصورة ، ديسمبر 92م

(13) جابر محمود طلبة ، خصخصة التعليم العالي في مصر وإنشاء الجامعات الخاصة ، المصدر السابق .

(14) شبل بدران ، (الجامعة بين الفكر الوطني والفكر التبعي) ، رابطة التربية الحديثة ، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي ، أفاق مستقبلية ، القاهرة ، يوليو 90م .

(15) شبل بدران ، (الجامعة الأهلية وديمقراطية التعليم) التربية المعاصرة ، العدد (22) السنة التاسعة ، القاهرة ، مركز الكتاب للنشر ، 1992 م .

(16) هيا سعد الرواف ، (رؤية مستقبلية نحو إقامة جامعه أهلية في المملكة العربية السعودية) ، مجلة رسالة الخليج العربي ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، العدد (61) السنة (17) الرياض 97م .

(17) سامية السعيد يناغو ، رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة في مصر ، التربية المعاصرة ، القاهرة ، العدد (31) السنة (11) 94م .

في هذه الدراسة استخدم أسلوب الدراسات الوصفية للتعرف إلى العوامل والأسباب الدافعة لإنشاء جامعات خاصة في مصر وأيضاً التطرق إلى العوامل والمتغيرات التي مهدت لإنشاء جامعات خاصة في مصر منذ أن كانت فكرة قديمة ، مع تحليل المحتوى لنصوص القانون 101 لسنة 92م وكان من نتائج الدراسة :

إن هناك اتجاهين مختلفين لإنشاء جامعة أهلية في مصر، فهناك من رفض إقامة الجامعات الأهلية لأن ذلك سيقتصر على تعليم أبناء الأغنياء فقط وأنها ستكون نسخة مشوهة للجامعات الأمريكية، ومنهم من أيد إقامة جامعة أهلية ولكن بشروط وقواعد محددة.

6-دراسة حول (الجامعات المصرية الخاصة في إطار اللحظة التاريخية الراهنة):[18]

سعت الدراسة إلى التعرف على موقف رجال التعليم الجامعي في مصر من قضية الجامعات الخاصة بعد صدور قانون إنشائها مستعرضاً فيها البعد الاقتصادي والبعد الأيديولوجي والبعد السياسي والبعد التعليمي لقيام الجامعات الخاصة في مصر .

وقد أورد البحث تحليلاً ملخصاً لأوجه الرفض والتأييد حول إنشاء الجامعات الخاصة وخلص من دراسته إلى الدعوة إلى إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث حول مستقبل الجامعات الخاصة والتعرف على وجهة نظر الأحزاب السياسية ورجال الأعمال والطلبة حول فكرة الجامعات الخاصة .

7-دراسة حول وضع نظام لإنشاء جامعة أهلية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة في هذا المجال (أمريكا وإنجلترا) : [19]

ركزت هذه الدراسة حول توضيح خبرة الجامعات الخاصة في كل من أمريكا وإنجلترا وتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بينهما وكيفية الاستفادة من هذه الخبرات في وضع نظام لإنشاء جامعة أهلية في مصر إلى جانب ذلك القيام بدراسة ميدانية حول مقومات إنشاء الجامعة الأهلية ، وقد توصلت الدراسة إلى وضع المقترحات اللازمة لإنشاء جامعة أهلية في مصر من حيث وظائفها وأهدافها ونظام الدراسة فيها ونوعية الدراسة التي تبدأ بها ومقر الجامعة والدرجات العلمية الممنوحة وهيئة التدريس الخاصة بها ونوع الإشراف الذي تخضع له إدارة الجامعة الأهلية ومصادر تمويلها .

ثالثاً الدراسات الأجنبية :

1-دراسة حول تخصيص التعليم العالي : [20]

استهدفت الدراسة توضيح السياق العام لأشكال التعليم العالي وارتباطه بمفهومي العرض والطلب ، فضلاً عن إلقاء الضوء على المزاعم التي يسوقها دعاة تخصيص التعليم العالي ، وأوضحت الدراسة أن المقارنة العامة كما هو الحال في اليابان ، يأتي الفارق لصالح الجامعات الخاصة ، إلا في أمريكا ، وخلصت الدراسة إلى أن أهداف واستراتيجيات القطاع الخاص التعليمي العالي – على وجه العموم – تلحق ضرراً كبيراً بالمصلحة العامة وأن المؤسسات الخاصة للتعليم العالي تخلق تفاوتات اجتماعية واقتصادية – لا تعوض بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية من الشعب ، ولذا ترتفع أصوات عديدة محذرة من أن تخصيص متزايد للتعليم العالي يخشى أن يطرح من المشكلات أكثر مما يحل منها.

التعليق على الدراسات السابقة :

1) استعرضت الدراسات السابقة أهمية التعليم الجامعي في مجال التنمية الشاملة بوجه عام والتعليم الجامعي الأهلي بوجه خاص .

2) ركزت الدراسات السابقة على ضرورة الاهتمام والعناية بالتعليم الجامعي الحكومي وتقديم كل العون والمساعدة إليه بدلاً من الاتجاه نحو تشجيع التعليم الجامعي الأهلي والخاص الذي يمثل شرخاً في التعليم الجامعي الحكومي وجسماً غريباً فيه .

3) أوضحت الدراسات السابقة أن الاهتمام بالتعليم الجامعي الأهلي والخاص مازال حديثاً وأن مجال تطويره محدود ولم ترسخ جذوره بعد وخاصة في اليمن .

4) أوضحت بعض الدراسات السابقة أن الملتحقين بالتعليم الجامعي الأهلي والخاص من أصحاب المجاميع الضعيفة الذين ليس لهم فرص كبيرة في الالتحاق بالتعليم الجامعي الحكومي.

5) أوضحت الدراسات السابقة أن الجامعات الخاصة والأهلية تستأثر بدرجة كبيرة في تعليم أبنائها ومواصلة التعليم الجامعي على حساب الأبناء الفقراء – وبالتالي تتاح الفرصة للميسورين تعليمياً في التوظيف والحصول على مراكز قيادية في المجتمع .

6) أوضحت بعض الدراسات السابقة أن التعليم الجامعي الأهلي لم يعمل على تلافي القصور الموجود في التعليم الجامعي الحكومي بل زاد الطين بلة في رفد سوق العمل ببطالة وعمالة زائدة عن حاجة التنمية الشاملة .

7) أن الجامعات الخاصة الموجودة هي نسخ مكررة من التخصصات الموجودة في الجامعات الحكومية وليس فيها جديد يختلف عما هو موجود في الجامعات الحكومية.

---

[18] عصام الدين هلال ، (الجامعات المصرية الخاصة في إطار اللحظة التاريخية الراهنة) ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد (29) السنة العاشرة تصدر عن رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، ديسمبر 93م

[19] يوسف عبد المعطي مصطفى ، وضع نظام لإنشاء جامعة أهلية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة في هذا المجال (أمريكا ، إنجلترا) رسالة دكتوراة غير منشوره ، كلية التربية – جامعة عين شمس القاهرة ، 1983م .

[20] جاند هيالا ، ب . ج . تيلاك ، تخصيص التعليم العالي ، مستقبليات ، مركز مطبوعات اليونسكو ، مجلد (21) العدد (2) القاهرة ، 1991م .

8) أوضحت الدراسات السابقة والمتعلقة بمصر أن هناك رفضاً لإقامة جامعة أهلية في مصر لأن ذلك سيقتصر على تعليم الأغنياء والقادرين مالياً فقط ، وأن وجود جامعة أهلية في مصر ستكون نسخة مشوشة للجامعة الأمريكية.
9) أوضحت الدراسات السابقة ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي حققت نجاحاً كبيراً في مجال التعليم الجامعي الخاص.
وبعد هذه المقدمة والإطار العام للدراسة ، وقبل الدخول إلى واقع التعليم الجامعي الأهلي وتجربته في اليمن نتطرق إلى البدايات الأولى لنشأة التعليم الجامعي الأهلي والخاص وبذور نشأته وتطوره والعلاقة بينة وبين مجانية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في هذا المجال.

أولاً : – ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص ومجانية التعليم :

يعد التعليم من أهم وأخطر الحقوق الإنسانية ، فبالتعليم يتشكل عقل وفكر الإنسان ،كما يتشكل أيضاً وعيه الاجتماعي والسياسي الذي سوف يترتب عليه فاعليته في الواقع العربي. وبالتعليم أيضاً يكتسب الإنسان المعارف والمهارات والقدرات والمعلومات لمزاولة نشاطه الاقتصادي، بل وأكثر من ذلك تتشكل بالتعليم أبرز ملامحه وتتحدد مكانته في السلم الحضاري وموقعه بين النظم السياسية المعاصرة.

وفي ديسمبر عام 1948 أقرت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث نصت المادة (36) منه على أن لكل شخص الحق في التعليم ويجب أن يكون التعليم– في الأقل – بالمجان في المراحل الأولى والأساسية وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني وأن يعتبر القبول في التعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.[21]

وتأكد ذلك في صدور قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (2443) بتاريخ 3 ديسمبر عام 1968م متضمناً إنشاء لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان ، تختص بالعمل على حماية حقوق الإنسان العربي ولا سيما حقه في التعليم ، فبعد أن أبرزت المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، حق الإنسان في التعليم وفصلت هذا الحق في مبادئ أساسية منها : [22]

1) أن يكون التعليم مجانياً على الأقل في مراحله الأولية والأساسية .
2) أن يكون التعليم الأولي إجبارياً .
3) جعل التعليم الفني والمهني متاحاً بشكل عام .
4) أن يكون التعليم العالي مفتوحاً على قدم المساواة أمام الجميع وعلى أساس من الجدارة والاستحقاق .
5) وفي جميع الأحوال يتعين توجيه التعليم نحو تنمية الشخصية الإنسانية تنمية كاملة .

وإذا كانت الأمم المتحدة في ديسمبر 1948 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك قرار مجلس الجامعة العربية في ديسمبر 1968م الذي تضمن تأكيد مجانية التعليم – خاصة في المراحل الأولى منه ، فقد أقر الإسلام هذه الحقوق منذ زمن بعيد حيث كان الكتاب منذ نشأته في صدر الإسلام معهداً تعليمياً عاماً للجميع وتتمثل ديمقراطيته قي أنه كان يتسع لتعليم الغني والفقير وفي بعض الكتاتيب كان التلاميذ الفقراء يحصلون على الطعام والكساء دون مقابل .[23].
وقد تأثرت طرق التربية والتعليم والتربية الإسلامية بمبدأ الحرية والديمقراطية ، فقد نادى الإسلام بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم ووسائله أمام الطلاب جميعهم والتعليم في المساجد والمعاهد الدراسية بالمجان ودون التقيد بسن محددة ويعد ذلك دليلا على الديمقراطية في الإسلام وإن هذا الروح الديمقراطي الإسلامي الذي انتشر في التعليم لا نجده – حتى اليوم – في أغنى دول العالم الأوروبية والأمريكية .[24].
وخلال القرن الثامن عشر لم تكن توجد عوائق للالتحاق بمعاهد التعليم حيث كانت الدراسة فيها مجانية ، كما أن التعليم كان أهليا يعتمد على الأوقاف والتبرعات والجهود الخيرية التي عبّر بها أصحابها عن اهتمامهم بالتعليم وتوفيره لأفراد الشعب ... ونظراً لأن هذا التعليم قام على جهود الأهالي ورغبتهم في تعليم أبنائهم ، فقد كان قريباً إلى قلوبهم ومعبراً عن حاجاتهم لأنه يتصل بأهم شيء في الثقافة السائدة وهو القرآن الكريم . [25]

---

[21] مهن إبراهيم ، مجانية التعليم ، وجهة نظر ، مؤتمر رابطة التربية الحديثة نحو مشروع حضاري تربوي ، الظاهرة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس 1987 ، ص 993 ، ص994 .
[22] شبل بدران ، سياسة التعليم في الوطن العربي ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1993م ، ص 83.
[23] حمد فؤاد الأهواني ، التربية والإسلام (القاهرة ، دار المعارف) 1980 م ، ص 74 ، 75 .
[24] محمد عطية الابراشي ، التربية الإسلامية وفلاسفتها ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، (د . ت) ص 26 ص26.
[25] سيد إبراهيم الجبار ، تاريخ التعليم الحديث في مصر ، القاهرة ، مكتبة غريب ، 1977م ، ص26 .

مما سبق يتضح أن التعليم في العصر الإسلامي كان بالمجان ولم يكن مقيداً بسن معينة وكان ديمقراطياً بحيث يتسع لتعليم القادر وغير القادر ، ولم يكن المتعلم يتحمل إية مصاريف مقابل تعليمه ولكن الإنفاق على التعليم كان يعتمد بالدرجة الأولى على جهود الأهالي وتبرعاتهم ، أي أن هناك مشاركة من الشعب في الإنفاق على التعليم دون الاعتماد على الدولة وحدها .

وفي هذا الصدد يوضح أحد الباحثين [26]أن عدم قدرة أي من القطاع العام أو الخاص على توفير سلعة جيدة في مجال التعليم أدى إلى ظهور مؤسسات جديدة تتمثل بمؤسسات التعليم الخيرية ومؤسسات التعليم الأهلي .

مؤسسات التعليم الخيري : هي المؤسسات الوقفية وهي المؤسسات التي تعتمد في تمويلها على أوقاف أصحاب الخير الثابتة والمنقولة. وفي حقيقة الأمر نجد أن التعليم في الدولة الإسلامية اعتمد بشكل كبير على هذا النوع من المؤسسات ، فمعظم الجامعات والمدارس الإسلامية المشهورة مثل جامعة الأزهر والزيتونة وزبيد والمسجد الحرام والمسجد النبوي وغيرها ، كانت مؤسسات تعليمية وقفية .

بعد هذه المقدمة والإطار النظري للدراسة ، تحاول الدراسة التطرق إلى واقع التعليم الجامعي العربي بوصفه مدخلاً لتناول التعليم الجامعي الأهلي في اليمن .

ثانياً : التعليم الجامعي العربي واقعة وتطوره .

إذا تناولنا واقع التعليم الجامعي وتطوره في الوطن العربي فإننا نلاحظ أن له جذورُ قديمة وفي هذه الورقة لن نتطرق إلى ذلك فقد تناولته دراسات وأبحاث ومؤلفات كثيرة، ويمكننا القول إن التعليم الجامعي منذ الخمسينات شهد تطوراً ملموساً في إنشاء الجامعات فقد ارتفع عدد الجامعات العربية من إحدى عشرة جامعة في الخمسينات [27] إلى 96 جامعة في عام 1985 [28] وأصبح العدد في الوقت الحاضر يزيد عن المائة والخمسين جامعة [29] وهذه الجامعات موزعة على جميع أقطار الوطن العربي في مشرقة ومغربه وبتوسع كبير سواء من حيث عددها أو سعة قبول الطلاب فيها وأيضاً انتشار كلياتها المتعددة مستحوذة كليات التربية الغالبية الكبيرة في الجامعات .

ويأتي استحداث هذه الجامعات لسد احتياجات الأقطار العربية المتزايدة من المؤهلات العلمية والفنية المدربة وذلك للإسهام بتنفيذ خطط التنمية الشاملة والتصدي لمشكلات المجتمع ، وقد بلغ قسم مهم من الجامعات العربية حجماً كبيراً ولكن لم يزل بشكل عام في طور النشأة ولم يبلغ بعد مراحل النضج حيث أن أكثر من نصفها أنشئ بعد عام 1970م وتؤكد هذه الملاحظة أن بعض هذه الجامعات لم تمنح حتى الآن درجتي الماجستير والدكتوراة ، لا سيما في التخصصات العلمية والتقنية ، كما أن قسماً كبيراً منها لا يشمل إلا عدداً محدوداً من الكليات في التخصصات العلمية وبدرجة بكالوريوس وقد جاء إنشاء الجامعات العربية وتأسيسها من خلال شعور كثير من البلاد العربية بضرورة مواكبتها لدول العالم المتقدمة بتهيئة فرص للتعليم العالي لأبنائها إلى جانب أن الدوافع القومية والاقتصادية كانت أقوى دوافع لإنشائها .[30]

وقد بلغ عدد الطلاب في التعليم الجامعي عام 1980 م ما يزيد عن 1,3 مليون طالب وطالبة بنسبة مقدارها 7 % من مجموع الفئة العمرية من 18 – 23 وقد ارتفع عدد الطلاب في التعليم العالي في عام 1985م إلى 2,201 مليوناً .[31] ومن المتوقع أن يصل عددهم في مطلع الألفية الثالثة من 6 – 8 ملايين طالب وطالبة أي ما يساوي نسبة 19 % – 25 % من مجموع الفئة العمرية (18 – 23) ويتوزع هؤلاء الطلاب على التخصصات العلمية المختلفة على النحو الآتي : [32]

1. العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية 64 % .
2. العلوم الأساسية والتطبيقية 36 % .

وهذا يوضح ارتفاع نسبة الطلاب الدارسين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية عن الطلاب الدارسين في العلوم الأساسية والتطبيقية وهي نسبة غير متوازية بالقياس إلى الحاجات الفعلية وإلى احتياجات غير متوازية بالقياس إلى احتياجات سوق العمل في الدول

---

[26] سيف العسلي ، مرجع سابق ، ص94 .

[27] باسل الخوري ، استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي ، الواقع واستشراق المستقبل ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1991م ، ص12 .

[28] داخل حسن جربو ، التعليم العالي في الوطن العربي ، نظرة مستقبلية ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد (23) يناير 1988م ص146 .

[29] ناصر العولقي وآخران ، الجامعات والكليات الأهلية والخاصة في اليمن ، ندوة التعليم وسوق العمل ، المجلس الاستشاري ، صنعاء ، نوفمبر 1999م .

[30] عدنان بدران ، دور التعليم العالي ومراكز البحوث في تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر 1985م ص171 .

[31] محمد نبيل نوفل ، التعليم العالي في الوطن العربي ، نظرة مستقبلية ، المجلة العربية للتربية المجلد العاشر ، العددان الأول والثاني ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1990م ص 16 ، 17 .

[32] المرجع السابق .

العربية ومطالب العصر الحاضر والمستقبل وهذه هي إحدى السلبيات الكبيرة في نظامنا التعليمي وهو ما يتطلب النظر في سياسات القبول وإجراءاته بما يتمشى واحتياجات خطط التنمية الشاملة وسوق العمل ومتطلبات القرن (21) .

ويشتمل التعليم العالي في وطننا العربي ثلاثة أنواع من المؤسسات هي :

1–المعاهد والكليات المتوسطة التي تقوم بتقديم دراسة لمدة سنتين أو ثلاث سنوات بعد المرحلة الثانوية .

2–المعاهد والكليات الجامعية التي تقوم بتقديم دراسة لمدة أربع سنوات .

3–الجامعات من 4 – 6 سنوات دراسية وتقدم بعض هذه الجامعات دراسات عليا بعد مرحلة البكالوريوس (دبلوم – ماجستير – دكتوراة)

وتعتبر الجامعة أكثر هذه المؤسسات انتشاراً وأسماها مكانة في وطننا العربي ويمكن حصر بعض الجامعات الموجودة فيه وذلك فيما يأتي :–

جدول يوضح عدد الجامعات العربية في الوطن العربي

أولاً : الجامعات في الجماهيرية الليبية :

1– جامعة الفاتح (طرابلس).
2– جامعة قاريونس (بنغازي)
3– جامعة ناصر (الخمس) .
4– جامعة السابع من أبريل (الزاوية) .
5– جامعة عمر المختار (البيضاء) .
6– جامعة سبها (سبها) .
7– جامعة التحدي (سرت) .
8 – جامعة الجبل الغربي (الزنتان) .
9 – جامعة النجم الساطع (البريقة) .
10– جامعة الفاتح للعلوم الطبية(طرابلس)
11– جامعة العرب الطبية (بنغازي) .
12– جامعة درنة (طبرق) .
13– الجامعة المفتوحة .
14– الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية(زليتني)

ثانياً : الجامعات في المملكة المغربية :

1. جامعة القرويين (فاس)
2. جامعة محمد الخامس (الرباط)
3. جامعة الحسن الثاني (الدار البيضاء)
4. جامعة سيدي محمد بن عبد الله (فاس)
5. جامعة مولاي إسماعيل (مكناس)
6. جامعة محمد الأول (وجدة)

7 –جامعة عبد الملك السعدي (مطوان).
8 – جامعة ابن طفيل (القنيطرة) .
9 – جامعة ابن شعيب الدكلي .
10–جامعة القاضي عياش .
11–جامعة ابن زهير .
12–جامعة الأخوين .

ثالثاً : الجامعات في تونس :

1– الجامعة التونسية الأولى .
2– جامعة تونس الثانية .
3– جامعة الجنوب .

رابعاً : الجامعات في موريتانيا :

1– جامعة نواكشط .

خامساً : الجامعات في الجزائر :

1–جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا .
2–جامعة الجزائر .
3–جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية .
4–جامعة وهران للعلوم والتكنولوجية .
5–جامعة قسطنطية .
6–جامعة تلمسان .
7 – جامعة باتنة .
8 – جامعة البلدية .
9 – جامعة اسطيف .
10– جامعة عنابة .
11– جامعة تيزي وزو .
12– جامعة سيدي بلعباس .

سادساً : الجامعات في مصر :

1–جامعة الأزهر .
2–جامعة القاهرة .
3–جامعة عين شمس .
4–جامعة حلوان التكنولوجية
5–جامعة الإسكندرية
6–جامعة أسيوط .
7–جامعة طنطا .
8–جامعة المنصورة .
9 – جامعة الزقازيق .
10– جامعة المنيا .
11– جامعة قناة السويس .
12– جامعة المنوفية .
13– جامعة جنوب الوادي .
14– الجامعة الأمريكية .
15– جامعة مصر الدولية .
16– جامعة 6 أكتوبر .

سابعاً : الجامعات في مجلس التعاون الخليجي :

أ – الجامعات في السعودية :

1- جامعة الملك عبد العزيز .
2- جامعة الملك سعود .
3- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
4- جامعة الملك فيصل .
5- جامعة أم القرى .
6- الجامعة الإسلامية (المدينة المنورة).
7- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن .
8- جامعة الملك خالد .

ب- الجامعات في الإمارات العربية المتحدة :

1- جامعة الإمارات العربية المتحدة .
2- جامعة العين .
3- جامعة الشارقة .
4- كلية عجمان الجامعية للعلوم والتكنولوجيا .
5- الجامعة الأمريكية .

ج- الجامعات في دولة البحرين :

1 – جامعة البحرين .
2- جامعة الخليج العربي .

د – الكويت : جامعة الكويت .

هـ قطر : جامعة قطر .

و –'عمان : جامعة السلطان القابوس .

ثامناً : الجامعات في السودان :

1- جامعة الخرطوم .
2- جامعة أم درمان الإسلامية .
3- جامعة النيلين .
4- جامعة الجزيرة
5- جامعة جوبا .
6- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
7- جامعة الفاشر .
8- جامعة شمال كردفان .
9- جامعة وادي النيل .
10- جامعة الشرق .
11- جامعة شرق النيل
12- جامعة أعالي النيل .
13- جامعة الإمام المهدي .
14- جامعة الخضارف .
15- جامعة كردفان (الدلنج) .
16- جامعة الأحفاد للبنات .
17- جامعة أم درمان الأهلية .

تاسعاً : الجامعات في سوريا :

1- جامعة دمشق.
2- جامعة تشرين.
3- جامعة حلب .
4- جامعة البعث .

عاشراً : الجامعات في الأردن :

1- الجامعة الأردنية .
2- جامعة اليرموك .
3- جامعة مؤتة .
4- جامعة آل البيت .
5- جامعة عمّان الأهلية .
6- جامعة الإسراء .
7 – جامعة العلوم والتكنولوجيا .
8 –الجامعة الهاشمية .
9 – جامعة فيلا دليفيا .
10– جامعة جرش الأهلية .
11- جامعة الزيتونة .
12- جامعة البلقاء .

الحادي عشر : الجامعات في فلسطين :

1- الجامعة الإسلامية في غزة .
2- جامعة بير زيت .
3- جامعة القدس المفتوحة .
4 – جامعة الخليل .
5 – جامعة النجاح .
6 – جامعة بيت لحم .

الثاني عشر : الجامعات في لبنان :

1- الجامعة اللبنانية .
2- جامعة بيروت العربية .
4 – الجامعة الأمريكية (بيروت)
5 – جامعة البلمند .

3- جامعة القديس يوسف . 6 – جامعة السيدة اللويزة .

الثالث عشر : الجامعات في العراق :

1- جامعة بغداد . 8 – جامعة الأنبار .
2-جامعة المستنصرية . 9 – جامعة الكوفة .
3-جامعة الموصل . 10- الجامعة التكنولوجية .
4-جامعة البصرة . 11- جامعة بابل .
5-جامعة صلاح الدين . 12-جامعة التراث .
6-جامعة القادسية 13- جامعة صدام .
7-جامعة تكريت.

الرابع عشر : الجامعات في اليمن :

1-جامعة صنعاء . 9 – جامعة سبأ .
2-جامعة عدن . 10- الجامعة اليمنية .
3-جامعة تعز . 11- جامعة العلوم التطبيقية .
4-جامعة حضرموت . 12- جامعة الأحقاف .
5-جامعة إب . 13- جامعة الإيمان .
6-جامعة ذمار . 14- الجامعة الوطنية .
7-جامعة الحديدة . 15- جامعة الملكة أروى .
8-جامعة العلوم والتكنولوجيا .

من خلال هذه الحصر للجامعات العربية يطرح الباحث السؤال الآتي :

- هل استطاعت هذه الجامعات أن تقوم بوظائفها المنوطة بها على أكمل وجه ؟

هذا ما يتطلب مناقشته في هذا المؤتمر العلمي ، ويتمثل دور الجامعات العربية بوجه عام في تحقيق الأهداف التالية :[33] (1)

1- نقل المعرفة وتبسيطها .
2- إعداد الأطر الفنية العليا والمتخصصة .
3- إعداد الباحثين .
4- المشاركة في صنع القرارات .
5- خدمة الفلسفة القومية .
6- توجيه التعليم المسبق لها .
7- تنمية التعاون الدولي .
8- تنمية شخصية الطالب وصقل مواهبه .

وترى إحدى الدراسات أن أهداف الجامعات تتمثل فيما يأتي: [34]

أ – نشر المعرفة بإتاحة فرص التعليم العالي والتخصص في مختلف الميادين العلمية الطبيعية البحتة منها والتطبيقية والعلوم الإنسانية والفنون والاستجابة لحاجات المجتمع .

ب– تطوير المعرفة من خلال القيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتنظيمه ومساعدة قطاعات المجتمع المختلفة على حل مشاكلها وقضايا تنميتها .

ج – رفع المستوى الحضاري والعلمي والفكري للأمة بالتأهيل المناسب والمطلوب للطالب ونشر الثقافة وإشاعتها بين المواطن ومواصلة تهيئته فرص التدريب والإعداد للقوى العاملة في ميادين العمل المختلفة .

د – بناء الأمة العلمية المتميزة التي تستند إلى مورثاتها العلمية وتأخذ بالنافع من العلم الحديث والمتجدد بهدف إرساء منهجية علمية خاصة وتلخص العديد من الدراسات والأبحاث العلمية الوظائف الأساسية للجامعة التي تتمثل في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع .

---

[33] حسان محمد حسان ، نحو أهداف سلوكية للتعليم الجامعي ، القاهرة ، دار الثقافة ، 1980م ، ص46 .

[34] عدنان بدران ، دور التعليم العالي مراكز البحوث في تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر ، 1985م ، ص 270 .

وتنتقد إحدى الدراسات [35] وضع الجامعات العربية المعاصرة بأنها في حقيقة أمرها تقليد ونتاج للجامعات الأوربية والأمريكية وليس نمواً طبيعياً واستمراراً للمؤسسات العلمية والتعليمية التي نشأت وازدهرت في هذه المنطقة في العصور القديمة أو المدارس والمساجد الإسلامية على سبيل المثال فاندثرت الأولى ولم يبق من تقاليدها وعلومها الكثير ، واستمرت الثانية تعيش وتعمل على هامش الحياة العلمية والاجتماعية الحديثة ضئيلة الحجم ضعيفة الأثر . وتظهر دراسة أهداف التعليم الجامعي العربي – كما تسجلها نصوص لوائحه وقوانينه أن الجامعات العربية تشترك بصفة عامة في هدفين رئيسين هما : تزويد البلاد بالقوى البشرية المؤهلة في الميادين العلمية الأساسية والتطبيقية والعلوم الاجتماعية ، إلى جانب القيام بالبحث العلمـــي وتشجيعه .

وتضيف إليها بعض الجامعات أهدافاً أخرى مثل نشر المعرفة والثقافة وتقدم خدمات للمجتمع ، كما توجد تباينات بين الجامعات العربية في أولويات الأهداف أو التركيز على بعضها ، فالجامعات السعودية والخليجية مثلاً تركز على الجانب الديني والتراثي بينما تركز الجامعات المصرية والسورية والعراقية والجزائرية على دور الجامعة في تنمية المجتمع . [36]

بعد هذا الاستعراض لواقع التعليم الجامعي العربي نتطرق إلى تجربة التعليم الجامعي الأهلي في اليمن والذي هو محور هذا المؤتمر من حيث بداية الآخذ بهذا التعليم وتطوره وأهدافه وأسباب إنشائه مع إعطاء صورة واقعية لوجهة نظر الأكاديميين والمثقفين لمدى قبولهم أو رفضهم لفكرة هذا التعليم من خلال ما تناولته بعض الكتابات في الصحف اليمنية في هذا المجال، مع إبداء الملاحظات والآراء بخصوص التعليم الجامعي الأهلي.

ثالثاً : فكرة الأخذ بالجامعات الأهلية والخاصة :

بادئ – ذي بدء – فإن الجامعات الأهلية والخاصة الموجودة حالياً – تخالف – أحكام الدستور اليمني الذي تعدل وتم الاستفتاء عليه من قبل الشعب وأقر من مجلس النواب الذي حث في إحدى مواده على مبدأ تكافؤ الفرص أمام المواطنين فقد أكدت بأن تكفل الدولة الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصدر القوانين لتحقيق ذلك وهو نص إلزامي للدولة نفسها ولكافة أجهزتها بكفالة تكافؤ الفرص بكافة الطرق المتاحة في حدود أحكام الدستور ومن بينها عدم السماح بحدوث ما يمس مبدأ تكافؤ الفرص هذا لجميع المواطنين بدون استثناء ثم تؤكد المادة (53) " أن التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية وتهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات) [37]

فالتعليم حق للمواطن اليمني والحق ملزم للكافة وهو ليس حقاً فحسب بل تكفله الدولة بمعنى أن الدولة تلتزم به ولا تقدر على التخلي عنه ولا تستطيع أن تتفكك منه .

وجاء في قانون التعليم العام للتربية والتعليم في المادة السادسة اعتبار التعليم إلى جانب كونه استثماراً بشرياً تنموياً بعيد المدى حقاً إنسانياً مشروعاً تكفله الدولة وتيسره لجميع أبناء الشعب وجاء في المادة الثامنة ((أن التعليم مجاني في كل مراحلة تكفله الدولة وتحققه تدريجياً)) . وفي المادة التاسعة ((تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائهم في التعليم)) . وهذا ما أكده دستور الجمهورية (سابقاً) ومن هنا فإننا نرى دستورياً أن أحداث جامعة أهلية ، (أي خاصة) هو أمر مخالف لإحكام الدستور اليمني وكذا قانون التعليم ، بل أننا نذهب إلى حد اعتبار السماح بالتعليم الخاص في أي مرحلة من مراحله من قبيل الانتهاك الصارخ لأحكام الدستور اليمني وقانون التعليم الحالي الواجب النفاذ باعتبار ذلك رأس النظام القانوني برمته.

على الرغم من ذلك اتجهت الدولة إلى التوسع في التعليم الجامعي الحكومي في السنوات الأخيرة فأنشأت إلى جانب جامعتي صنعاء وعدن خمس جامعات جديدة هي جامعة تعز وجامعة حضرموت وجامعة الحديدة وجامعة إب وجامعة ذمار . وتم فتح فروع لها من الكليات بلغ عددها حوالي عشرين كلية جامعية إلى جانب ذلك اتجهت الحكومة إلى فتح كليتين للمجتمع في كل من صنعاء وعدن وعدد من معاهد المعلمين العليا نظام السنتين بعد الثانوية ، وهذه كلها تستوعب أو تستقبل جميع الطلاب الناجحين في الثانوية العامة .

ومع كل هذه الجامعات والكليات الفرعية والمعاهد العليا في بعض محافظات اليمن ، تظهر أصوات وقوى ضاغطة لأن يكون لبعض الجمعيات والقطاع الخاص وبعض الأفراد دور في إنشاء وتمويل وإدارة مؤسسات للتعليم العالي ((فيما يطلق علية خصخصة التعليم)) وبالتالي إنشاء جامعات أهلية (خاصة) بمصروفات وقد تحقق لهذه القوى الضاغطة ما أرادت من خلال تعديل قانون رقم (8) الخاص بالجامعات اليمنية لعام 1995م حيث تم تعديل القانون المذكور بالقانون رقم (30) لسنة 1997م حيث جاء في المادة (7) الفقرة "ي" ((أنة يحق للمجلس الأعلى للجامعات الترخيص بإنشاء الجامعات غير الحكومية وإجازة

---

[35] محمد نبيل نوفل ، تأملات في مستقبل التعليم العالي ، القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 1992م ص56 .

[36] راجع في هذا ، صبحي القاسم ، التعليم العالي في الوطن العربي ، عمان ، الأردن ، منتدى الفكر العربي ، 1989م ، ص45–49 .

[37] عبد الجبار سعد ، بدر الأغبري ، النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية ، جامعة صنعاء ،كلية التربية ، 1998م ص 90.

مناهجها والاعتراف بالشهادات التي تمنحها ، وعموماً الإشراف العام على التعليم الجامعي غير الحكومي إلى حين صدور القانون المنظم لهذا التعليم)) [38](1) .

وفي ضوء ذلك تم إنشاء العديد من الجامعات الأهلية والكليات الخاصة ومن هذه الجامعات : جامعة العلوم والتكنولوجيا وجامعة الإيمان والجامعة الوطنية وجامعة الأحقاف وجامعة سبأ والجامعة اليمنية وجامعة العلوم التطبيقية وجامعة الملكة أروى وكلية العلوم الشرعية والكلية العليا للقرآن الكريم .

وفي ضوء ما سبق فإن الدراسة الحالية تجد نفسها أمام اتجاهين متضادين وفريقين متنافرين ، ويبدو من الوهلة الأولى أنهما لن يلتقيا على أرض واحدة مشتركة فيما يتعلق بقضية خصخصة التعليم العالي وإنشاء الجامعات الأهلية في اليمن لأنهما على طرفي نقيض ، وهذان الفريقان هما:

1- أنصار الاتجاه الأول : المؤيدون لإنشاء الجامعات الأهلية في اليمن ، ويبدو أن لديهم من الحجج والمبررات ما يمكنهم من حقيقة أمرهم كدعاة للخصخصة .

2- أنصار الاتجاه الثاني : المعارضون لإنشاء الجامعات الأهلية والرافضون لها ويبدو أن لديهم من الأدلة والقرائن ما يمكنهم من الدفاع عن عدالة اتجاههم وتدعيم وجهة نظرهم كدعاة لسيطرة الدولة .

وقبل أن نستعرض ذلك تحاول الدراسة إعطاء صورة واقعية عن نشأة الجامعات الأهلية وتكويناتها وأهدافها والطلاب الملتحقين والمتخرجين منها ... الخ .

---

[38] وزارة الشئون القانونية ، قانون رقم (30) لسنة 1997م ، بتعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم (18) لسنة 1995م بشأن الجامعات اليمنية .

رابعاً : الأسباب والدوافع التي أدت إلى إنشاء الجامعات الأهلية :

أوضحت إحدى الدراسات أن هناك عوامل وأسباب أدت أو تكاد تؤدي إلى نشأة التعليم الجامعي الخاص (الأهلي) في اليمن هي كما يأتي : [39]

1- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي :

إن تصاعد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي عاماً بعد آخر بسبب زيادة السكان العالية في سن هذا التعليم (وصل عدد السكان حسب إحصاء عام 1998م (17,071) مليون نسمة ، إلى جانب التزام الدولة بحق كل مواطن يمني بالتعليم الجامعي وحاجات التنمية والتحديث في اليمن يحتاج إلى قوى مؤهلة ومدربة في كافة التخصصات، إلى جانب زيادة المخرجات في التعليم الثانوي العام (376080 طالباً وطالبة) وهؤلاء يتطلعون إلى مواصلة التعليم الجامعي مستقبلاً .

2-عجز موارد الدولة عن إضافة مخصصات جديدة إلى التعليم الجامعي :

لظروف موارد الدولة وعدم تمكنها من رفع ميزانية التعليم الجامعي بما يفي بالمطالب الملقاة عليه ، فقد وجدت الدولة فرصتها في وجود طرف أخر جديد يتولى الإنفاق على توسيع التعليم الجامعي بدلاً عنها ويخفف من أعبائها المالية تجاه هذا التعليم ، ولهذا عملت الدولة على إصدار القانون الجديد للجامعات رقم (30) لسنة 1997م بتعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم (18) لسنة 1995م الذي جاء في أحد مواده ((الترخيص بإنشاء الجامعات غير حكومية)) وفي ضوء ذلك سمحت الدولة بافتتاح والسماح بإيجاد جامعات وكليات خاصة مقابل تخليها عن سيادتها ومسئوليتها تجاه هذه المؤسسات .

3- سيطرة السوق على الاقتصاد اليمني :

بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م اتجهت الدولة نحو انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق وما ترتب على ذلك من ربط وثيق للاقتصاد اليمني بالنظام الدولي والمتمثلة من خلال ترسانة تشريعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمتمثلة في إلغاء الدعم وتحديد حركة أسعار السلع الأساسية وتخفيض العمالة في الجهاز الحكومي وخصخصة بعض مؤسسات القطاع العام وكذلك إباحة حيازة النقد الأجنبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي والعربي ومعظم هذه الإجراءات اتسمت بطابع انفعالي وآخر إيديولوجي صرف لا يستند إي منها على أي أسس أو معايير علمية صرفة لمفهوم اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية وأمام ذلك انفتح المجال أمام أصحاب المال للسيطرة على الأنشطة الاجتماعية وتحويلها إلى مشاريع استثمارية بحجة أن هناك شريحة يجب أن تسهم في الإنفاق على التعليم ، حيث سمح لهم بالاستثمار في مجال التعليم بوجه عام والتعليم الجامعي بوجه خاص بتقديم خدمات للقادرين من خلال الرسوم الدراسية والمساعدات والهبات.

4- تدني نوعية التعليم بالجامعات الحكومية وانخفاض كفاءتها :

نظراً لتكدس أعداد كبيرة من الطلاب في الجامعات الحكومية وفي كليات الفروع حيث وصل عدد الطلاب المقيدين بها 138,822طالباً وطالبة في العام الجامعي 1999/98م وينخرطون في تخصصات ليس لها احتياج مقابل نقص الموارد والامكانيات اللازمة لها أدى إلى إضعاف قدرة تلك الجامعات على تحسين نوعية التعليم ورفع مستواه وتقليل صور الهدر المادي والبشري حيث وصل عدد المتخرجين من الجامعات إلى 17,745 طالباً وطالبة إلى جانب عدم احتياج سوق العمل لذلك وتعقد الروتين الإداري وتفشي العلل والأمراض الإدارية ... الخ كل تلك الأمور شجعت قيام جامعات أهلية تلبي رغبات الطلاب في تخصصات تتيح لهم العمل بعد التخرج.

وإن هذا يوضح الاتجاه نحو تحويل التعليم من القطاع العام الحكومي إلى القطاع الخاص أي تخلي الدولة عن ممارسة مسئولياتها في تمويل التعليم والاقتصار على تمويل نوع رخيص ومتواضع من الخدمات التعليمية الأساسية أو الضرورية لغير القادرين في حين يسمح للقطاع الخاص الحر بالاستثمار في هذا المجال وتقديم الخدمات للقادرين وذلك على نطاق واسع وكان من جراء هذه السياسة أن دخل هذا المجال رجال أعمال ومستثمرون لا علاقة لهم بالعملية التعليمية سوى تحقيق الكسب فقط.

5- القصور في إيجاد بدائل مناسبة للتعليم الجامعي :

والمقصود بذلك كليات المجتمع والمعاهد الفنية العليا والمعاهد العليا المتوسطة..الخ، وهذه تعمل على توفير فرص تعليمية تتراوح ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات في مجال التأهيل المهني للوظائف الإدارية والتقنية المتوسطة والعمل على تنويع البرامج الدراسية حسب متطلبات سوق العمل.

وهناك كثير من الدول استحدثت برامج جامعية قصيرة وذلك بسبب أنها واجهت في أن حاملي الشهادات الجامعية عند وصولهم إلى سوق العمل تواجههم صعوبات كبيرة في الحصول على عمل مناسب وهذا قد يرجع في إعدادهم في الدراسات الجامعية نظرياً وأكاديمياً ولا يمت بصلة لاحتياجات سوق العمل أو لوجود نوع من الركود الاقتصادي ، كل ذلك جعل العديد من الدول المتقدمة في إيجاد برامج متنوعة للتعليم الجامعي مما يتطلب ذلك النظر في مؤسسات التعليم الجامعي الحالية في اليمن بحيث تكون مسايرة لمتطلبات التنمية وأن تتغير المهن ومتطلبات سوق العمل.

[39] أحمد على الحاج ، التعليم الجامعي الأهلي (الخاص) باليمن دراسة تحليلية تقديرية (غير منشورة) مارس 99م ص13

وعليه يمكننا القول إن المال ليس لعنة فهو من زينة الحياة الدنيا حقاً وصدقاً ولكنه في مجتمع معظم أفراده يعيشون حول خط الفقر يصبح التنافس افتراساً وتصبح الخصخصة وحشاً خطراً ينتظر آمالنا في مستقبل التعليم لينقض عليها .[40]

خامساً : بداية ظهور التعليم الجامعي الأهلي والخاص في اليمن :

يعود ظهور التعليم الجامعي الأهلي في اليمن إلى ما بعد قيام دولة الوحدة عام 1990م حيث اتجهت الدولة نحو التوجه الرأسمالي وعملية الخصخصة واتباع حرية السوق واتساع الأنشطة الخاصة وتخلي الدولة عن كثير من مسئولياتها وملكياتها تجاه المجتمع اليمني وأخذ أصحاب رأس المال يباشرون افتتاح مدارس خاصة ويتولون تمويلها وإدارتها كمشاريع استثمارية بهدف الربح أو تحقيق مكاسب سياسية واجتماعية أو هما معاً، وهنا انتشرت مدارس الحضانة ورياض الأطفال ثم مدارس التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بصورة كبيرة ومخيفة [41] وبخصوص التعليم الجامعي الأهلي بدأ في الظهور والاتجاه إلى تأسيسه وانتشاره إلى مطلع عام 1993م وذلك بعد ثلاث سنوات من قيام الوحدة اليمنية والجدول التالي يوضح الجامعات والكليات الأهلية وتاريخ الإنشاء ووجهة التأسيس:[42]

جدول رقم(1)

الجامعات والكليات الأهلية في الجمهورية وتاريخ الإنشاء والجهة المؤسسة

م	اسم المؤسسة	تاريخ الإنشاء	المؤسس أو المؤسسون
1	جامعة الإيمان	17 / 2 / 1993م	الشيخ عبد المجيد الزنداني
2	كلية العلوم الشرعية	29 / 12 / 1993م	مجموعة من العلماء ورجال الخير
3	الجامعة الوطنية	2 / 1 / 1994م	مجموعة من الأكاديميين والتربويين
4	جامعة العلوم والتكنولوجيا	12 / 1 / 1994م	جمعية الإصلاح الخيرية ومجموعة من الأكاديميين وجال الأعمال
5	جامعة الأحقاف	8 / 2 / 1994م	هيئة البر الخيرية
6	الكلية العليا للقرآن الكريم	15 / 4 / 1994م	الجمعية الخيرية لتعليم القرآن الكريم
7	جامعة سبأ	11 / 8 / 1994م	مجموعة من الأكاديميين ورجال الأعمال
8	الجامعة اليمنية	9 / 10 / 1995م	مجموعة من الأكاديميين ورجال الأعمال
9	جامعة العلوم التطبيقية	9 / 10 / 1995م	مجموعة من الأكاديميين ورجال الأعمال
10	جامعة الملكة أروى	6 / 1 / 1996م	مجموعة من الأكاديميين ورجال الأعمال

يلاحظ من الجدول مدى الانتشار الكبير للجامعات والكلية الأهلية والخاصة خلال ثلاث سنوات متتالية 1993م و 1996م وذلك دون ترخيص أو قانون ينظم شئونها أو حتى مناقشة أهدافها ونظمها التعليمية من قبل جهة الاختصاص.

جدول رقم (2)

توزيع مؤسسات التعليم العالي جغرافياً [43]

م	المدينة	عدد الجامعات	عدد الكليات الجامعية	المجموع
1	صنعـــاء	6	1	7
2	تعـــز	1	صفر	1
3	الحديـــدة	صفر	1	1
4	المكلا	1	صفر	1
المجموع		8	2	10

[40] سعيد اسماعيل علي ، مستقبل التعليم المصري في ظل الخصخصة ، مجلة دراسات تربوية ، المجلد الثامن ، الجزء (53) القاهرة ، 1993م ، ص39 .

[41] أحمد على الحاج ، التعليم الجامعي الأهلي (الخاص) باليمن دراسة تحليلية نقدية (غير منشورة) صنعاء 1999م.

[42] ناصر العولقي وآخران ، الجامعات والكليات الجامعية الأهلية والخاصة ، ندوة التعليم العالي وسوق العلم ، المجلس الاستشاري ،صنعاء ، نوفمبر 1999م .

[43] المرجع السابق

يلاحظ من الجدول تركز الجامعات الأهلية في العاصمة صنعاء وقلتها أو ندرتها في المحافظات الأخرى ، وهذا يرجع إلى سوء التخطيط للتعليم الجامعي وتركز معظم السكان في صنعاء وتوفر الخدمات الأساسية والضرورية للمواطنين فيها .

جدول رقم (3)

عدد وأماكن الفروع [44]

اسم الجامعة	عدد الفروع	المـــدن
الجامعة الوطنية	3	الحديدة – عدن – إب
جامعة العلوم والتكنولوجيا	2	تعز – الحديدة
الجامعة اليمنية	3	تعز - الحديدة – إب
جامعة العلوم التطبيقية	2	عدن – ذمار

[44] المرجع السابق

تكوين الجامعات الأهلية (الخاصة) :

يوجد في اليمن حالياً ثمان جامعات أهلية وخاصة فضلاً عن كليتين ويمكن تناول كل جامعة وتكويناتها فيما يأتي :

أولاً : جامعة الإيمان :

تأسست هذه الجامعة في عام 1993م وهي جامعة تهتم بالعلوم الإسلامية والشرعية وهي ذات وضع خاص يتم تمويلها من الأوقاف والدراسة فيها مجانية وتعتمد على التقويم الهجري .

وتحتوي جامعة الإيمان على الكليات والتخصصات الآتية :

1) كلية الإيمان .
2) كلية الشريعة .
3) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية .
4) كلية الدعوة والإعلان .

وتهدف الجامعة إلى تخريج العالم بدينه، العارف بعصره، المجتهد في تخصصه، العامل بعلمه، الورع التقي .

ثانياً : الجامعة الوطنية :

تأسست هذه الجامعة في بداية عام 1994م (في مدينة تعز) وهي تحتوي على الكليات والتخصصات الآتية :

1- كلية الطب والعلوم الصحية (الطب البشري ، الصيدلة ، المختبرات الطبية) .
2- كلية العلوم (علوم الحاسوب) .
3- كلية الهندسة (هندسة الكمبيوتر ، الهندسة المعمارية) .
4- كلية العلوم الإدارية (إدارة أعمال ، المحاسبة ، العلوم المالية المصرفية ، التسويق وإدارة الإنتاج) .
5- كلية الشريعة والقانون (شريعة وقانون عام – أصول الدين ، حقوق) .
6- كلية الآداب (اللغة الإنجليزية والترجمة ، اللغة العربية ، التاريخ ، الجغرافيا ، الدراسات الإسلامية ، الإعلام " علاقات عامة وإعلان ") .
7- كلية التربية (الدراسات الإسلامية ، اللغة العربية ، اللغة الإنجليزية ، التاريخ) .

ثالثاً : جامعة العلوم والتكنولوجيا :

تأسست هذه الجامعة في مطلع عام 1994م في مدينة صنعاء ولها فروع في بعض المحافظات وتحتوي على الكليات والتخصصات الآتية :

1- كلية الطب والعلوم الصحية (الطب البشري ، صيدلة ، المختبرات الطبية ، طب أسنان) .
2- كلية الهندسة (هندسة الكمبيوتر ، هندسة معمارية ، علوم الحاسوب ، هندسة إلكترونيات) .
3- كلية العلوم الإدارية (إدارة الأعمال ، المحاسبة ، العلوم المالية المصرفية، تسويق، اقتصاد ، علوم سياسية) .
4- كلية الآداب (دراسات إسلامية ، لغة عربية ، لغة إنجليزية ، لغة فرنسية ، تاريخ، جغرافيا، إعلام) .
5- كلية التربية (دراسات إسلامية ، رياضيات ، لغة عربية ، لغة إنجليزية ، تاريخ ، جغرافيا ، فيزياء).

رابعاً : جامعة الأحقاف :

تأسست هذه الجامعة في مطلع عام 1994م في محافظة حضرموت ، وتحتوى على الكليات والتخصصات الآتية :

1- كلية الطب والعلوم الصحية (صيدلة ، طب أسنان) .
2- كلية الهندسة وعلوم الحاسوب .
3- كلية الشريعة .
4- كلية العلوم التجارية وإدارة أعمال .
5- كلية البنات (جميع التخصصات) .

خامساً : جامعة سبأ :

تأسست عام 1994م في صنعاء وتحتوى على الكليات والتخصصات الآتية :

1- كلية الإدارة والاقتصاد (تخصص إدارة أعمال ، محاسبة ، نظم معلومات وبرمجة) .
2- كلية العلوم (تخصص علوم الحاسوب ، علوم الرياضيات) .
3- كلية التربية (تخصص دراسات إسلامية ، لغة عربية ، لغة إنجليزية) .
4- كلية الحقوق .

سادساً : الجامعة اليمنية :

تأسست في عام 1995م وتحتوي على الكليات الآتية :

1- كلية العلوم الشرعية .
2- كلية الإدارة والاقتصاد .
3- كلية اللغات والآداب والتربية .

4- كلية العلوم والحاسوب .
5- برنامج للدراسات العليا (دبلوم ، ماجستير) .

سابعاً : جامعة العلوم التطبيقية :

تأسست هذه الجامعة في عام 1995م وتحتوي على الكليات الآتية :

1- كلية الطب البشري والعلوم الصحية .
2- كلية علوم الحاسوب .
3- كلية الشريعة والقانون .
4- كلية العلوم الاقتصادية والإدارية .

ثامناً : جامعة الملكة أروى :

تأسست هذه الجامعة عام 1996م وتحتوي على الكليات والتخصصات الآتية :

1- كلية الهندسة (هندسة الحاسوب ، هندسة معمارية ، هندسة ديكور) .
2- كلية الاقتصاد (بكالوريوس في الإحصاء ، المحاسبة ، إدارة الأعمال ، العلوم السياسية) .
3- كلية العلوم الإدارية (دبلوم متوسط في : السكرتارية ، إدارة المكاتب ، إدارة أعمال ، محاسبة ، كمبيوتر ، سياحة).
4- كلية الآداب والعلوم الإنسانية (قسم اللغات " عربي – إنجليزي – فرنسي " ، علم الاجتماع والانثروبولوجي ، السياحة ، العلاقات العامة ، المكتبات ونظم المعلومات) .
5- كلية العلوم (قسم علوم حاسوب وبرمجة ، رياضيات) .
6- كلية العلوم التربوية (قسم التربية الخاصة ، قسم الحضانة ورياض الأطفال ، قسم اللغة الإنجليزية).
7- كلية الفنون التشكيلية (حرف يدوية ، جرافيك ، رسم ونحت تصميم داخلي).

وفضلاً عن تلك الجامعات فإن هناك كليتين خاصتين بالعلوم والدراسات الإسلامية والشرعية الأولى كلية العلوم الشرعية وتأسست في عام 1993م والأخرى الكلية العليا للقرآن الكريم وتأسست في عام 1994م .

سادساً :أهداف إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة :

تكاد لا تختلف أهداف الجامعات الأهلية والخاصة عن أهداف الجامعات الحكومية ومن أهم هذه الأهداف[45]:

أ – تزويد البلاد بالقوى البشرية المؤهلة في مجالات العلوم الأساسية والتطبيقية والعلوم الاجتماعية والإنسانية .
ب– تطوير وتوسيع مؤسسات التعليم العالي للإسهام في استيعاب الأعداد المتزايدة من مخرجات التعليم الثانوي .
ج– القيام بالبحث العلمي وإيجاد العلاقات والروابط مع الجامعات والمؤسسات العلمية في داخل الوطن وخارجه .
د – تعميق العقيدة الإسلامية والعناية بالحضارة العربية والإسلامية ونشر تراثها .

سابعاً : الطلاب المقيدون والمتخرجون في الجامعات الأهلية :

الطلاب هم أهم مدخلات العملية التعليمية وذلك لإعدادهم للحياة المستقبلية والمشاركة في عملية التنمية والجدول (المرفق في آخر الدراسة) يوضح أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الأهلية والمتخرجين منها .

ثامناً : تحليل آراء الأكاديميين والمثقفين والمهتمين المنشورة في بعض الصحف اليمنية حول التعليم الجامعي الأهلي والخاص :

يواجه التعليم الجامعي في اليمن مشكلات ومطالب كثيرة ومتنوعة لعل من أهمها ظاهرة الأعداد الكبيرة والراغبة في التعليم الجامعي وتكلفة الابتعاث والدراسة إلى خارج اليمن وقلة المعاهد العليا وكليات المجتمع وفي ضوء ذلك شجعت الدولة بعد تحقيق الوحدة اليمنية إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة ،وهناك اتجاهات وآراء تتضارب من أجل البحث عن حلول لتلك المشكلات في الوقت الحالي بما فيه من أزمة اقتصادية ولذلك هناك من يؤيد فكرة إنشاء جامعة خاصة تستوعب أبناء القادرين الراغبين في مواصلة التعليم الجامعي ، وهناك من يعارض ذلك لأن الجامعات الخاصة تتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أو الدستور اليمني وتعد وعاء لاستقطاب فئات اجتماعية متميزة لها القدرة على دفع النفقات المطلوبة لأبنائها ، ولذا يرى الباحث أن فكرة إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة في اليمن من القضايا التربوية المهمة التي تحتاج إلى دراسات متعمقة ومتأنية لما لهذا الموضوع من جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية مهمة فضلاً عن أخذ رأي المثقفين والمهتمين والأكاديميين الذين يشكلون جانباً كبيراً من الأهمية .

---

[45] المرجع السابق

ولذا تحاول الدراسة تناول رأي بعض الأكاديميين والمثقفين من خلال استطلاع آرائهم المبثوثة في بعض الصحف اليمنية حول إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة في اليمن.

***رئيس جامعة صنعاء أ . د . عبد العزيز المقالح :**

يرى أن التعليم الجامعي الأهلي والخاص لم يحقق الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لتسيير أموره التعليمية كالمبنى والأساتذة ، ويرى أن هذا التعليم قد حقق قدراً من المنافسة وأسهم في تخفيف العبء عن الجامعات الحكومية ، ويتطلب من الجامعات الأهلية أن تراعي مستويات القبول وعدم الهبوط إلى درجة تسيء إلى التعليم الجامعي بكل أشكاله ." التعليم الجامعي الخاص بين الأنصار والخصوم ، صحيفة الوحدة ، العدد 449 الأربعاء ، في 99/6/9م ." (أنظر ملحق الدراسة) .

***وزير التربية والتعليم :**

يرى ونتيجة لتزايد مخرجات التعليم الثانوي أن الحاجة أصبحت ماسة في نظره إلى التوسع في التعليم الجامعي لاستيعاب الأعداد الزائدة عن طاقات الجامعات الحكومية ، فصدرت تراخيص إنشاء بعض الجامعات الأهلية وذلك بدون مرجع قانوني ويرى أنه يتطلب مراقبة الجامعات الأهلية والخاصة ومتابعتها وأن الوضع الحالي لا يسر ويجب أن تكون هناك وقفة جادة ضد الجامعات التي لم تتمكن من الوفاء بشروط معترف بها ومتعارف عليها في التعليم العالي. " تحقيق حول التعليم الجامعي الخاص بين الأنصار والخصوم " الوحدة ، العدد (449) الأربعاء في 99/6/9م (أنظر ملحق الدراسة) .

*** أ . د . أبوبكر القربي :**

يرى أن هناك مقومات أساسية للتعليم الجامعي هي تحديد الأهداف والمناهج والمقررات الدراسية والأساتذة والإمكانات المادية من وسائل تعليمية وقاعات محاضرات ومختبرات وإدارة جامعية متكاملة ، وفي ضوء ذلك فإن الجامعات الخاصة في اليمن تعيش في فراغ من خلال ما ذكر عن المقومات الأساسية للتعليم الجامعي وتفتقد إليه ، ويرى أن غالبية الطلاب الملتحقين بالجامعات الأهلية هم الذين لم يحصلوا على قبول في الجامعات الحكومية ويرى أن الجامعات الخاصة تستغل غياب القانون الذي يعمل على تنظيم شئونها ويحدد مهامها ، ويقترح على المجلس الأعلى للجامعات أن يعد قانوناً ينظم التعليم الجامعي الخاص . " التعليم الجامعي الخاص بين الأنصار والخصوم" الوحدة ، العدد (449) الأربعاء 99/6/9م .

*** أ . د . أبو بكر القربي :** في تحقيق أخر :

يرى أن الجامعات الخاصة تضيف إلى سوق العمل عدداً من المحبطين من التعليم الجامعي وأنها عامل من عوامل تدني مستوى التعليم في الجامعات الحكومية وأنها تعيش في حلقة مفرغة . " مقابلة في صحفية الوحدة العدد (449) في 99/5/12م ."

*** أ . د . ناصر العولقي :**

يرى أن التعليم الجامعي الأهلي يشوبه الكثير من القصور والمعوقات وليس له من المقومات الأساسية التي تمكنه من أداء دوره على الوجه المطلوب ولا يوجد قانون ينظم هذا التعليم . " ندوة المجلس الاستشاري ، التعليم العالي وسوق العمل ، صنعاء ، نوفمبر 99م "

*** أ . د . حسين الإرياني :** نائب رئيس جامعة صنعاء للشئون الأكاديمية .

يتفق مع رأي الدكتور القربي ويرى أن هناك مقومات أساسية للتعليم الجامعي الأهلي ويضرب مثالاً على ذلك أن الأردن لا تسمح بفتح جامعة أهلية إلا بوجود ترخيص أولي بإقامة مبنى خاص وعند استكمال بناء الجامعة هناك ترخيص أخر للتجهيز والتأثيث وهكذا بخصوص المناهج والأساتذة ويحدد القانون نظام القبول والرسوم ويرى أنه لا يوجد تخطيط لإقامة الجامعات الخاصة في اليمن والمسألة وما فيها مشاريع تجارية هدفها الربح وليست القضية الإرتقاء بالتعليم الجامعي. " صحيفة الوحدة ، التعليم الخاص بين الأنصار والخصوم ، العدد (449) بتاريخ 99/6/9م (أنظر الملحق) "

*** أ . د . وهيبة غالب فارع :**

ترى أن شروط فتح الجامعة الأهلية متوفرة وهناك جامعات بدأت من وجهة نظرها في مبان صغيرة بدأت بخيام وهناجر ثم توسعت فيما بعد ، وترى أن التعليم الجامعي الحكومي بحاجة إلى مراجعة منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، وتضيف من وجهة نظرها أن التعليم الجامعي الأهلي رفيد للتعليم الجامعي الحكومي ونظراً للقصور الموجود فيه فجاء التعليم الجامعي الأهلي لتكملة المسار ولتخفيف الضغط عليه. "صحيفة الوحدة ، التعليم الجامعي الخاص بين الأنصار والخصوم ، العدد (449) في 99/6/9م " ومداخلة في ندوة المجلس الاستشاري صنعاء ، نوفمبر 99م .

*** د . رؤفة حسن :**
ترى أن وجود الجامعات الأهلية أمر ضروري بسبب الإقبال الشديد على الجامعات الحكومية وضعف الإمكانات اللازمة لها ، وترى أن وضع الجامعات الخاصة محكوم بقدرتها على المنافسة وإلا إذا لم تثبت قدرتها على تقديم تعليم جيد فسوف تفشل . " صحيفة الوحدة ، مرجع سابق "

*** أ . د . عبد الواحد الزنداني :**
يوضح أن معايير إنشاء الجامعات الأهلية حتى الآن غير واضحة وكل ما هناك أنه تقدم مجموعة من المستثمرين أو مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بطلب إنشاء جامعة أهلية في وقت كانت الدولة تشجع هذا الإجراء . " صحيفة الميثاق ، العدد (930) بتاريخ 99/12/6م "
ويضيف في تحقيق أخر ((أن الجامعات الحكومية تعاني من ازدحام شديد من الطلاب في قاعات المحاضرات مما يؤدي إلى قلة الاستيعاب لدى الطالب ، مما يلاحظ ذلك العكس في الجامعات الأهلية)) . تحقيق في صحيفة الثورة (الجامعات الخاصة ، منشأت بلا شهادة ميلاد) العدد (12826) بتاريخ99/14/14م .

*** د . علي المخلافي :**
يرى أنه يتطلب من المجلس الأعلى للجامعات ضرورة تشخيص واقع الجامعات الحكومية والخاصة الحالية وتدارس لوائحها الأكاديمية وأوضاعها المالية والإدارية وتقويم أدائها وعلاقتها بالمجتمع بشكل عام مما يجعل منها مؤسسات مؤهلة للقيام بأدوارها في التطوير والتنمية . "بين يدي المجلس الأعلى للجامعات اليمنية " مقال منشور في صحيفة الثورة.

*** د . عبد السلام الجوفي :**
يرى أن الجامعات الخاصة عبارة عن أماكن لجمع الأموال لا أقل ولا أكثر وملاذ للفاشلين ومن يبحثون عن الشهادة الجامعية بسعر الدولار وأن هذه الجامعات تفتقد إلى الامكانات والمختبرات وأساتذة متفرغين ومكتبات وأجهزة وقاعات دراسية وأن 99 % من الجامعات الخاصة لا تمتلك مقومات مدرسة ابتدائية . (أنظر الملحق) "صحيفة الجمهورية : يوميات أولادنا سيدفعون الثمن) "

***أ . د . داود الحدابي :**
لم يحن الوقت بعد لتقويم التعليم الجامعي الأهلي ولا نستعجل في الحكم علية سلباً أو إيجابياً . (ندوة المجلس الاستشاري ، صنعاء ، نوفمبر 99م)
* ويوضح في هذا الصدد وكيل وزارة الخدمة المدنية : أن ما يسمى بالجامعات الأهلية مازالت في طور التأسيس ولم يعترف بها ولا يوجد قانون خاص بها وعليه فالتوظيف يقتصر على خريجي الجامعات الحكومية . " تحقيق في صحيفة الميثاق (الجامعات الأهلية إلى أين ؟) العدد (930) بتاريخ 99/12/6م ".
* ويتناول هذا الجانب الكاتب الصحفي الاستاذ : محمد عبد الماجد العريقي (أن الجامعات وكلياتها المختلفة تقام على مساحات شاسعة وفيها عشرات من المرافق التطبيقية وهذا الوضع لا يتوفر في الجامعات الحكومية فكيف الحال في جامعات تقام في عمارات من طابقين أو ثلاثة طوابق وعليها لوحة تشير لعشرات الكليات) ."صحيفة الثورة ، تأملات – التعليم الجامعي الأهلي – العدد (12672) بتاريخ 99/7/23م .

وحول رأي الطلاب في وضع الجامعات الخاصة يرى أحد الطلاب :

- إن الجامعات الأهلية حتى الآن غير مستقرة في أوضاعها وأن هناك تغيرات مستمرة في المناهج والمحاضرات والأساتذة ولا توجد لوائح ونظم جامعية ، ويرى أنه يجب على الدولة أن تمارس قدراً كافياً من الرقابة والتوجيه على الجامعات الخاصة . (تحقيق – التعليم الجامعي الخاص بين الأنصار والخصوم) الوحدة ، العدد (449) الأربعاء 99/6/9م) .
- وحول أسباب التحاق الطلاب بالجامعات الخاصة : توضح إحدى الطالبات أن سبب التحاقها بالجامعة الخاصة هو عدم قبولها في كلية الطب جامعة صنعاء وأن معدلها لم يسمح لها بذلك فالتحقت بكلية الطب – جامعة العلوم والتكنولوجيا ، وذلك لتحقيق رغبتها بالدرجة الأولى ، وتستطرد قائله ((كنت أفضل الاستمرار في جامعة صنعاء لأنها جامعة معروفه ومعترف بها ، أما الجامعات الأهلية فأمرها مشكوك فيها وأن شهاداتها غير معترف بها)) "صحيفة الوحدة ، مرجع سابق " .
- وحول رسوم الدراسة في الجامعات الخاصة يوضح أحد العاملين في جامعة العلوم والتكنولوجيا أنها تصل إلى مبلغ ستة آلاف دولار في السنة . "الوحدة ، العدد (449) في 99/6/9م ".

وهناك شكوى عرضت في صحيفة الجمهورية محتواها أن أحد خريجي الجامعات الأهلية لم يعترف بشهادته ولم تقبل بعد في الخدمة المدنية بحجة عدم صدور قرار بشأن مستقبل خريجي الجامعات الخاصة وقبول شهاداتهم في المؤسسات الحكومية ويتساءل هذا الطالب ما مصير زملائة ؟ ولماذا سمح بإنشاء هذه الجامعات ؟ وما ذنب الذين درسوا فيها ؟! "صحيفة الجمهورية – عمود باختصار – أنظر ملحق الدراسة "

من خلال استطلاع الآراء حول إنشاء الجامعات الأهلية (الخاصة) يمكن تقسيم الآراء في اتجاهين :

الإتجاة الأول : معظم الآراء الواردة في الاستطلاع في بعض الصحف اليمنية لا تؤيد إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

1. النقص الكبير والحاد في الإمكانات اللازمة والمطلوبة للتعلم الجامعي الأهلي .
2. عدم وجود قانون خاص ينظم الجامعات الأهلية .
3. النقص في أعضاء هيئة التدريس .
4. افتقار الجامعات الأهلية لمقومات أساسية للتعليم الجامعي من حيث المباني والأهداف والمناهج والمقررات الدراسية والتجهيزات والمختبرات والإدارة الجامعية واللوائح والأنظمة .
5. وجود الجامعات الأهلية قد يؤدي إلى انصراف الحكومة عن إصلاح التعليم الجامعي الحكومي .
6. اتجاه الجامعات الأهلية نحو تحقيق مزيد من الربح على حساب العملية التعليمية .
7. أنها تسمح أوقد تؤدي إلى وجود فوارق طبقية بين الطلاب ولا يلتحق بها إلا أصحاب الدخول المرتفعة والميسورة .
8. احتواء الجامعات الأهلية على نفس التخصصات الموجودة في الجامعات الحكومية.
9. لا تتماشى مع خطط التنمية الاقتصادية مما يزيد من معدل البطالة بين الشباب اليمني .
10. يعد وجود الجامعات الأهلية إخلالاً بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومنافياً للدستور اليمني .
11. ليس لها من المبررات الموضوعية ما يدعو إلى إنشائها .
12. لم يتهيأ للمجتمع اليمني وعي فكري لتقبل فكرة الجامعات الأهلية والخاصة .
13. تسعى الجامعات الأهلية إلى أن يتمتع خريجوها بحظوظ أفضل وأوسع في مجال سوق العمل والتهيئة لمزاولة مهن أرفع مكانة اجتماعية وأعلى أجراً من الناحية المالية .

<u>الإتجاة الثاني :</u>

وهم الذين يرون ضرورة إنشاء الجامعات الأهلية لديهم من الأدلة ما يساعدهم في ذلك وإن كانت قليلة بالنسبة للذين يعارضون وجودها وهي كالآتي:

1. أن للجامعات الخاصة ميزات معينة تساعدها على جذب الطلاب القادرين مالياً وإتاحة الفرصة لهم للإلتحاق في التخصص الذي يرغبون دراسته .
2. أنها تعمل على تخفيف العبء على الجامعات الحكومية .
3. تقديم تخصصات غير موجودة في الجامعات الحكومية .
4. قانون الجامعات اليمنية لسنة 1997م المعدل قد سمح في الترخيص بإنشاء جامعات أهلية.
5. الحد من سفر الطلاب إلى الخارج للدراسة والعمل على توفير عملة صعبة للدولة.
6. جذب طلاب وافدين للدراسة في داخل اليمن وإيجاد عملة صعبة في البلاد .
7. إيجاد نوع من التنافس بين الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية والعمل على تصحيح مسار التعليم الجامعي .
8. إلى جانب ذلك تستند حجج المؤيدين في إنشاء الجامعات الأهلية في نظرهم إلى مواكبة التطور الاقتصادي الحادث في المجتمع اليمني خاصة مع وجود الاتجاه إلى آليات السوق الحر وتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار فإنه من الطبيعي في نظر هؤلاء أن يوجد تعليم عال خاص إلى جانب التعليم الجامعي الحكومي ، فالتعليم الأهلي والخاص قائم فعلاً في اليمن ، فلماذا نمنعه في الجامعة ؟ ولهذا فلابد أن يكون هناك تعليم جامعي أهلي وخاص في اليمن .

الاقتراحات الواردة في أراء الأكاديميين والمثقفين والمهتمين والطلاب بشأن التعليم الجامعي الأهلي:

- إيجاد قانون خاص ينظم التعليم الجامعي الأهلي في اليمن .
- إيجاد وتوفير المقومات الأساسية للتعليم الجامعي الأهلي .
- عدم فتح أية جامعة أهلية إلا بعد توفير كل الإمكانات اللازمة لها .
- فرض رقابة وإيجاد متابعة على الجامعات الأهلية من قبل الحكومة .
- أن تكون نسب الملتحقين في الثانوية العامة بالجامعات الأهلية والخاصة مساوية لنسب الطلاب الملتحقين بالجامعات الحكومية.

- توجيه اهتمام الدولة إلى استكمال نواحي القصور في الجامعات الحكومية من معامل وأجهزة ومعدات ومكتبات وتوفير احتياجاتها ومستلزماتها لكي تنهض بمستوى التعليم الجامعي الحكومي .

بعد هذا العرض لواقع التعليم الجامعي الأهلي في اليمن يتساءل الباحث هل هناك ضرورة لإنشاء جامعات أهلية وخاصة في اليمن ؟ في ظل وجود سبع جامعات حكومية وعدد من الكليات الجامعية والمعاهد العليا في معظم محافظات اليمن ، فضلاً عن الكليات العسكرية إلى جانب اتساع حالات الفقر بين أفراد المجتمع اليمني . فهل نحتاج إلى جامعات إضافية ؟ وهل هذه الإضافة تعجز عن أن تقدمها الجامعات الحكومية القائمة حالياً ؟ ثم ماذا ستضيفه هذه الجامعات الأهلية إلى سوق العمل ؟
تساؤلات يتطلب مناقشتها والخروج برؤية واضحة من خلال هذا المؤتمر العلمي.

الملتحقون والخريجون بالجامعات والكليات الأهلية لعام 98 / 99م . (1)

الجامعات	الكليات النظرية						الكليات العلمية						إجمالي الكليات الأهلية					
	ملتحقون			خريجون			ملتحقون			خريجون			ملتحقون			خريجون		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
الأحقاف	289	75	364	22	0	22	71	30	101	38	0	38	360	105	465	60	0	60
الوطنية	574	191	765	0	0	0	163	67	230	0	0	0	737	258	995	0	0	0
اليمنية	948	130	1128	230	38	192	30	4	34	0	0	0	978	184	1162	192	38	230
الملكة أروى	66	30	96	0	0	0	100	13	113	0	0	0	166	43	209	0	0	0
العلوم التطبيقية	107	26	133	14	3	11	114	28	142	0	0	0	221	54	275	11	3	14
الإيمان	2636	599	3235	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2636	599	3235			
التكنولوجيا	1996	1666	3662	555	394	949	1192	355	1547	241	55	296	3188	2021	5209	796	449	1245
سبأ	286	72	358	30	3	33	52	6	58	0	0	0	338	78	416	30	3	33
دار العلوم الشرعية				130	0	130	0	0	0	0	0	0	0	0	0	130	0	130
كلية القرآن الكريم	208	99	307	39	0	39	0	0	0	0	0	0	208	99	307	39	0	39
الإجمالي العام	7110	2938	10048	979	438	1417	1722	503	2225	279	55	334	8832	3441	12173	1258	493	1751

(1) التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل في الجمهورية اليمنية ، ندوة المجلس الاستشاري ، نوفمبر 99م ص48 .